



عملة الفقه (3)

الفصل الدراسي الثالث

د. عبد الله بن منصور الفيلي

الدرس الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

مراجعة على الدرس السابق.

ما أقسام الربا؟

- الربا ينقسم إلى قسمين: ربا الديون، و ربا البيوع

ما أقسام الديون ؟

- ينقسم إلى قسمين ، المعاوضات والقرض

ما أقسام البيوع ؟

- ينقسم إلى قسمين ، النساء والفضل

ضابط ربا المعاوضات؟.

- ضابط ربا المعاوضات، كل ما يكون فيه زيادة على الدين بعد ثبوته في الذمة وينشأ عن معاوضة كالبيع مثلاً.

ضابط ربا القروض ؟.

- ضابطه ، وهو كل قرض جرنفعاً زائداً متمحضاً مشروطاً للمقرض على المقرض.

ما أقسام البيوع ؟.

- وهو ينقسم إلى قسمين:

- **القسم الأول: ربا الفضل،** وضابط ربا الفضل الزيادة في أحد البدلين الربويين المتفقين جنساً، مثل تمرٍ وتمرٍ، أو ذهبٍ

- بذهبٍ، أو ملحٍ بملحٍ، وهكذا من الأقسام الربوية، نقودٍ بنقودٍ، أي زيادةٍ فهي تكون عندئذٍ من هذا القبيل، من ربا الفضل.

- **القسم الثاني: ربا النساء** فهو التأجيل في أحد البدلين الربويين المتفقين علّةً، أي مختلفٌ جنساً، تمرٌ بملحٍ، ولكنه متفقٌ علّةً،

- العلة واحدة الطعم مع الكيل أو الوزن بناء الترجيح في العلة.

الملك فرق بين ربا الدين و ربا البيع ؟.

- ✓ فربا البيوع تحريمه تحريم وسائل، بينما ربا الديون تحريمه تحريم مقاصد.

- ✓ ربا البيوع خاصٌ بأنواعٍ منصوبةٍ وهي الأموال الستة وما قيس عليها ، الذهب بالذهب، الفضة بالفضة، التمر بالتمر،

- الملح، الشعير، البر، وما يقاس عليها من كل ما يكون فيه علّة الثمنية ويكون فيه علة الطعم أو الكيل مع الوزن.

- ✓ بينما ربا الديون يجري في جميع الأموال التي يكون فيها دينٌ ثم يزداد على هذا الدين بعد أن ثبت في الذمة واستقر.

ما هي العلة الربوية على الراجح في ربا البيوع؟

- في الذهب والفضة هي الثمنية، وفي الأصناف الأخرى الطعم مع الكيل أو الوزن.

ما هي القواعد في بيع الأصناف الربوية؟.

- (١) من حيث الحكم: جواز التماثل ووجوب التقابض، وهذا يكون متى؟ فيما إذا اختلف الجنس واتحدت العلة، كما بينا

- سابقاً، اختلف الجنس تمرٌ بملحٍ، واتحدت العلة الطعم مع الكيل أو الوزن، فهنا يجوز التفاضل أدق من أن نقول

- التماثل، ويجب التقابض لا يجوز النساء.

- (٢) أما إذا اختلف الجنس واختلفت العلة، فيجوز التماثل والتقابض، يعني لا يجب عندئذٍ التماثل كما لا يجب التقابض،

- مثل شخصٍ يشتري مثلاً بالنقود وعلتها الثمنية يشتري تمرًا، فهذا لا يجب فيه لا تقابض ولا تماثل.

- (٣) إذا اتحدت العلة واتحد الجنس، فيجب التماثل والتقابض، عند اتحاد العلة والجنس.

{بسم الله، الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..
فألهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمجاهدين وجميع المسلمين.

قال ابن قدامة رحمه الله:

ولا يجوز بيع رطب منها بياض من جنسه، ولا خالصة بمشوبه، ولا نيئة بمطبوخة، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزبنة، وهو شراء التمر بالتمر في رءوس النخل، ورخص في بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق، أن تباع بخرصها يأكلها أهلها رطباً}

• قال رحمه الله: وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المزبنة.

• ما هي المزبنة؟

هي بيع التمر على رءوس النخل بالتمر كيلاً، يعني شخصٌ عنده تمرٌ، هذا التمر يابسٌ، وأراد أن يشتري رطباً، فيبيع هذا التمر الذي بيده بالتمر الذي على رأس النخل وسيكون رطباً، فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه، لماذا نهى عنه؟ لما تقدم من أنه إذا اتفق الجنس والعلة، تمرٌ بتمرٍ، حتى ولو كان هذا رطبٌ وهذا تمرٌ، أو كان نوعاً وهذا آخر. فهنا قالوا لا يجوز لماذا؟ لأن التمر الموجود بيدك هذا يابسٌ، بينما التمر على رءوس النخل رطبٌ، ومن المعلوم أن الرطب فيه ماءٌ، فعندئذٍ سيكون البيع إذا كان مثلاً يبيع كيلو من هذا بكيلو من هذا، سيكون هناك نوعٌ من عدم التماثل. فهذا المحذور يوقعنا في الربا، لأنه يجب التماثل في مثل هذه الصورة، فنهى عن ذلك.

• واستثنى الشارع صورةً في بيع الرطب بالتمر، وهي ما يسمى بالعرايا، سميت بذلك لأنها عرت من النقود، فليس مع أحدهما نقدٌ، وإنما هذا معه تمرٌ، والآخر لديه رطبٌ على رأس النخل الذي يملكه.

• فيأتي صاحب التمر إلى صاحب الرطب، ويريد أن يتفكه، تعرفون أن الرطب ألد من التمر، وعادةً الرطب في وقته يكون فاكهةً عند الناس؛ لأنه يكون لذيذاً وفيه حلاوة وطراوة، لا تكون في التمر اليابس، وغالباً هذا التمر يكون قديماً؛ لأنه على إثر موسمٍ سابقٍ.

الشروط التي استثنيت العارية فيها من الحكم.

❖ **أولاً:** فالعرايا لما يأتي هذا الشخص ويريد شراء ما على رأس تلك النخلة، ويكون ذلك لحاجةٍ والتفكه من الحاجات، يعني ما يشتريها لأجل أن يبيعها، يقول أنا اشتري الرطب ويريد من ذلك البيع، وهو أيضاً غير محتاجٍ إلى مثل هذا الأمر، ولا يشتريها أيضاً وهو لا يريد أن يتفكه بها، وإنما هكذا لسببٍ أو لآخر، أعجبتة على سبيل المثال، أو يريد التخلص مما لديه، فيقال لابد أن يكون لحاجةٍ.

❖ **ثانياً:** لابد أن يكون هذا المشتري غير قادرٍ على دفع نقودٍ مقابل شرائها، ما عنده نقودٌ، وإنما لديه هذا التمر، وإلا لو كان لديه نقدٌ فيشتري بهذا النقد لأجل يخرج من هذا الاستثناء، لأن الاستثناء إنما يكون عند الحاجة.

❖ **ثالثاً:** أن يكون هذا الشراء على وجه العرايا، أن يكون فيما لا يجاوز خمسة أوسقٍ، والخمسة أوسقٍ سبق أن قلنا أنها تعادل ثلاثمائة صاعاً، الوسق الواحد يعادل ستين صاعاً، ستين في خمسة ثلاثمائة، وقلنا إن الصاع يعادل كيلوين وشيئاً، ويمكن لو جمعتهما تطلع ستمائة وعشرة كيلو ستمائة واثنان عشر، تزيد أو تنقص، ليس المقصود التحديد في مقدار الصاع، بل هو على التقريب، لأن الصاع في الأصل مادةٌ للحجم، ليس مادةٌ للوزن. فيشترط عندئذٍ أن يكون أقل من ذلك، لو جاء شخصٌ أراد أن يشتري رطباً في مزرعةٍ، وزنها ألفا كيلو على وجه العرايا، يجوز؟ ما يجوز؛ لأنه تجاوز الخمسة أوسقٍ، أو الستمائة وشيئاً، هذه تجاوزها فيمنع عندئذٍ من ذلك، وعادةً أن مثل هذا المقدار لا يكون على سبيل الحاجة، وإنما يكون على سبيل التوسع.

❖ **رابعاً:** وهو من أهم هذه الشروط أن يكون ذلك بالتقدير الذي يحاظر فيه المشتري والبائع من الوقوع في التفاضل، يجتهدون في تقدير التماثل في الحجم بين الرطب والتمر.

{قال رحمه الله: باب الخيار.

البيعان بالخيار ما لم يتفرقا بأبدانها، فإن تفرقا ولم يترك أحدهما البيع، فقد وجب البيع، إلا أن يشترط الخيار لهما أو لأحدهما مدّة معلومة، فيكونان على شرطهما وإن طالّت المدّة؛ إلا أن يقطعه}.

- هذا الباب يأتي في ما يسمى بالعقود اللازمة، لأن العقود على نوعين: عقود لازمة، وعقود جائزة. والمراد بالعقود اللازمة التي لا يجوز فيها الفسخ من الطرفين إلا برضا الطرف الآخر، على سبيل الإقالة، فلو أن أحدهما مثلاً في البيع قال: أنا أريد أن أفسخ العقد، ما يجوز الفسخ إلا إذا رضي الطرف الآخر، فأقاله. هذا من حيث الأصل، إلا إذا كان ثمة خيار، فيجوز له حينئذ أن يفسخ ولو كان العقد أو البيع لازماً.
- أما في العقد الجائز فلا نحتاج إلى الخيار لأن الخيار ثابت في أصل العقد، فمتى شاء أحدهما أن يفسخ، فسَخَ في العقد الجائز.
- ومن العقود اللازمة البيع، والإجارة، ومن العقود الجائزة أي غير اللازمة، الوكالة والشركة. وإن كانت الآن الشروط والتنظيمات في الشركة تجعل الأصل في صورها، وأكثر صورها على سبيل اللزوم، لا على سبيل الجواز. إذن يراد بالجواز هنا، لا ما قد يتبادر إلى الذهن من الحل والحرمة، لا، وإنما الجواز ما يقابل اللزوم فيجوز لأحد الطرفين فسخ العقد من غير رضا الطرف الآخر، أو من غير إذنه.
- أما الخيار فهو الأخذ بخير الأمرين من الإمضاء أو الفسخ في العقد، وذلك يثبت للبائع والمشتري أو لأحدهما، بحسب الخيار ونوعه، وما يكون من اتفاق بين المتعاقدين عليه في بعض صورته كما سيأتي لأنه أنواع متعددة.
- ومن حكم تشريع الخيار في العقود إعطاء المتعاقدين فرصة للتأمل والنظر والتروي لأن العقد عزمٌ وجزمٌ وحسمٌ ومُضيٌّ في الأمر.

أنواع الخيارات.

أولاً: خيار المجلس.

- وهنا يمكن أن نبدأ بالنوع الأول الذي ابتدأ به المؤلف، حيث قال: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا. وهذا الحقيقة، قطعة من حديث جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من رواية حكيم بن جزام «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما، وإن كتما وكذبا مُحقت بركة لبيعهما»، وفي حديث ابن عمرو كلا الحديثين في الصحيحين، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إذا تباع الرجلان فكل واحدٍ منهما بالخيار، ما لم يتفرقا وكانا جميعاً»، وهذا الضابط، «ما لم يتفرقا وكانا جميعاً».
- فإذا كانا في مجلسٍ واحدٍ، فلكلٍ منهما خيارٌ يسمى بخيار المجلس، وهذا يصدق على ما إذا كانا جالسين، أو واقفين، كانا يمشيان، أو في الطائرة يطيران، في السيارة يركبان، فالمراد بهذا لا شرط أن يكونا في مجلسٍ وإنما أن يكونا معاً، وألا يتفرقا، فهذا مجلسهما حقيقةً كان ذلك أو حكماً.
- ولذلك هذا النوع من الخيار يصدق على ما إذا كانا يجلسان في مكانٍ إلى بعضهما، وإذا كانا يركبان على سيارةٍ ونحوها، وإذا كانا في طائرةٍ أيضاً، وإذا كانا يسيران، وإذا دخلا إلى مجلسٍ معاً ثم خرجا معاً، فالخيار باقٍ ما داماً معاً. ولذلك جاء في النص «ما لم يتفرقا، وكانا جميعاً» هذا هو الضابط، ما هو الضابط أنهما في المجلس فقط، فإن قاما جميعاً ولم يتفرقا سقط الخيار، بل هو باقٍ.

ولذلك هذا الخيار وهو خيار المجلس كما يسميه الفقهاء، يمكنك أن تسميه أو تصفه بخيار الاجتماع، والضابط فيه هو هذا أن يكونا مجتمعين.

ولذلك قال: «ما لم يتفرقا» ليدل على أن التفرق مُسقطٌ للخيار، متى تفرقا فقد سقط الخيار، والتفرق هنا كما أشار المؤلف بأبدانها، لماذا؟ لأن بعض الفقهاء لم يُثبت هذا النوع من الخيار، وإن كان عامة جماهير أهل العلم على إثباته، إلا أنهما ذهبوا -وهم المالكية - إلى عدم ثبوت هذا الخيار وأن المقصود بالتفرق هنا التفرق بالأقوال، ولذلك المؤلف نص هنا قال: بأبدانها، جواباً على هذا القول كما هو مذهب جمهور أهل العلم في الخيار، وأن خيار المجلس إنما يصدق عند التفرق بالأبدان.

• ما معنى التفرق بالأقوال؟

أي لو أنهما في مجلسٍ واحدٍ، انتهى العقد الذي تعاقدوا إياه، فقال أحدهما للآخر بعثتك كذا، قال اشتريت منك كذا، انتهى هذا الكلام، ثم انتقلا في الكلام في شؤونٍ أخرى، قالوا: قد تفرقا عندئذٍ بأقوالهما فلا خيار. لكن لو أنه قال بعثتك، قال: لا أنا أريد الحقيقة ألا تبني هذه السلعة، إنما السلعة الأخرى، أو لا أريدها بهذا الثمن إنما بثمانٍ أقل، أو إلى آخره، فلا زال الخيار هنا، والحقيقة أن هذا لا يعد خياراً، لأن العقد لم يثبت بعد، وإنما يكون الخيار بعد لزوم العقد وثبوته، وبناء عليه فإنه يمكن القول بأن هذا المذهب في حكم الخيار مرجوحٌ رجحاناً بيناً وأن ما ذهب إليه جماهير أهل العلم من إثباته هو ما دل عليه النص.

وإنما يسقط هذا بأمرين لا ثالث لهما، وهما: التفرق بالأبدان، وهذا يكون في كل شيء بحسبه، لماذا، لأن هذا ستجد فيه وسائل وأحوال كثيرة، يعني مثلاً ممكن أن تتصل على شخصٍ بينك وبينه مفاوز، أصلاً لم تلتق أبداً، وإنما التقت كما يقال إرادتك وأصواتكما، فأنت تكلمه، وهو في بلدٍ بعيدٍ، وتقول مثلاً: اشتريت منك كذا، ويقول لك: بعثت عليك خلاص، وطبعاً المبيع معلومٌ، موصوفٌ، ما فيه جهالةٌ، مملوكٌ إلى آخره باستكمال الشروط الشرعية، فهل يقال ليس لهما خيار؟ لأنهما لم يجتمعا؟ أم يقال: هما في حكم المجتمعين ماداماً متصلين، فإذا انقطع الاتصال تفرقا، لكن لو كانا في نفس المكاملة، خلاص بعثتك واشتريت مني، ثم أنا قلت لك: كيف حالك؟ من أين أنت يا شيخ ميكائيل؟ من بوركينافاسو. أنا اتصلت عليه من بوركينافاسو، وباع علي واشتريت منه، ثم سألته عن بوركينافاسو، والأهل هناك، والبلاد وإلى آخره، ثم قلت: يا شيخ ميكائيل، أنا لا أريد أن أشتري منك، فهل يسوغ له أن يقول: لا، نحن تبايعنا، والبيع عقدٌ لازمٌ، يجب عليك أن تمضي في بيعك؟ أو هو يقول عفواً أخي عبد الله، أنا لا أريد أن أبيعك، هل ألزمه بأن يبيعي بناءً على اتفاقنا؟ أم لا؟ لا يلزم، ولا يقول قائل: هنا لا يثبت الخيار؛ لأننا لم نجتمع، الخيار ثابتٌ مع العقد، ولا يُراد به، أو لا يُنظر فيه إلى البدن، وإنما المقصود عندئذٍ الاجتماع الحكمي، فنحن مجتمعان، الآن لازلنا في الهاتف، لكن افترض أننا انتهينا أنا والأخ ميكائيل من المكاملة، أغلقتُ، ثم تذكرت أنني أريده في شيءٍ آخر، اتصلت عليه، السلام عليكم، الأخ ميكائيل، أنا كنتُ اتصلتُ عليك قبل قليل، نسيْتُ أقول لك كذا وكذا، بالنسبة للبضاعة التي اشتريتها منك، أنا ترى خلاص لا أريدها، ما رأيكم؟ يثبت الخيار؟

• ما يثبت الخيار في هذه الحالة: لأننا تفرقنا حكماً بانتهاء الاتصال.

هذه الصور قد تكون أوضح من الصورة الأخرى، ما هي الصورة الأخرى؟ لما تأتي يا شيخ صهيب أنت وتريد أن تشتري عبر الشبكة عبر الإنترنت، فتدخل إلى متجرٍ إلكترونيٍّ، تشتري منه، تعطهم أمر بالشراء، وتدخل رقم بطاقتك الائتمانية، فيأتيك الرد منهم بالقبول بالبيع، فهنا يقال إن خيار المجلس مادام الاتصال عبر الشبكة قائماً، لكن لو أن الشخص انتهى من الاتصال بالإنترنت هنا، ثم اتصل بهم مرةً أخرى، وقال: أنا أراجع عن شرائي أو بيعي، فهنا لا خيار مجلسٍ. قد يقول بعضكم: لكن بعض المحلات ترفض أصلاً، وتقول: لا يمكن هذا، ولا نعطيك، تشتري منا بلا خيارٍ، فنقول: بالنسبة لخيار المجلس، دع عنك الخيارات الأخرى سنأتيها، هل هذا مشروعٌ أم لا؟ يعني لو أن الأخ سمير، عنده بضاعةٌ، وأراد يبيعها علي، فقال لي: لكن ترى ما فيه خيارٌ، إذا اتفقنا، ولو كنا في المجلس، يلزمك هذا، وهذا يا إخوة، يُحتاج إليه إذا كان الاجتماع

بين المتبايعين مطوّلًا، كيف؟ ركبتُ مع شخصٍ ذاهبٍ إلى مكة، الطريق عشر ساعاتٍ، وأنت عند مخرج الرياض، أردت أن تباع عليه، أو يشتري منك، إذا قلنا بأنه مادام مجتمعين فالخيار-خيار المجلس- ثابتٌ، فله أثناء هذه العشر ساعات كلها له أن يفسخ في أي وقتٍ، وهذا في الحقيقة قد يلحق في بعض الحالات ضررًا بالبائع؛ لأنه يريد أن ينتهي بسببٍ أو بآخر من هذه السلعة والبضاعة أو العقار أو نحوه، وهذا يتضح أكثر فيما لو كان في سفينةٍ، سيجلسون شهرًا كاملاً مثلاً، خاصةً إذا كانت السفينة عبارةً عن مكانٍ واحدٍ، ليست كبيرةً فيها مجالس وأدوارٌ كما في بعض السفن، فجاء الشرع بحلٍ لكونه شرعاً من لدن حكيمٍ خبيرٍ، لمثل هذه المستجدات الكثيرة، وإن لم تكن موجودةً في ذلك الزمن، أقصد في بعض تطبيقاتها، لكن جاء الحل لها، وهي: فإن خيّر أحدهما الآخر فقد وجب البيع، ما معنى خيّر؟ يعني أسقط خيار الآخر، فأقول لك: إذا أتيت أبيع، ترى ما فيه خيار لك، وتقول لي أنت: ولا أنت، فنتفق على ألا خيار، فبمجرد أن يتم التعاقد بيننا، يثبت عندئذٍ العقد، هذا معنى قوله: فإن تفرقا ولم يترك أحدهما البيع، فقد وجب البيع.

ثانياً: خيار الشرط.

- ذكر بعده خيار الشرط، هذا يراد به خيار الشرط، إلا أن يشترط الخيار لهما أو لأحدهما، يعني أن الخيار هنا سيمتد، فيخرج من كونه خيار مجلسٍ قائمٍ على الاجتماع، سواءً كان الاجتماع حقيقةً أو حكماً كما بينّا، إلى أن يكون خيار شرطٍ، لأنه أيضاً يقوم على الاشتراط، بأن يشترط أحد المتبايعين على الآخر، أو يثبت ذلك لكلٍ منهما، كل واحدٍ يشترط هذا، أن ترى معنى وقتٌ، شهرٌ، أقل أكثر، بحسب الخلاف في المدة، فالمذهب وهنا أشار إليه المؤلف هنا خلافاً للجمهور، الذين يقيدونه بثلاثة أيامٍ، كالحنفية والشافعية، والمالكية يجيزون الزيادة اليسيرة عليهما، لكن الحنابلة كما قرر المؤلف هنا، يقولون: وإن طالّت المدة، لو قال سنةً أو سنتين، بمعنى اشتري منك أرضاً، وقال: أنا أشتري هذه الأرض، لكن لي الخيار سنةً، أثناء هذه السنة، قد يبدولي فأعيد لك أرضك، انظر كيف انتقلنا من خيار مجلسٍ قصيرٍ، إلى خيار شرطٍ قد يطول.
- وهذا الخيار ذهب إلى القول به جماهير أهل العلم، حتى خُي الاتفاق عليه، وإن كان ثم خلافٌ يسيّر فيه، قد ينفي ثبوت الإجماع، ولكن الأدلة العامة دالةٌ عليه، من أظهرها: قوله -صلى الله عليه وسلم: «المسلمون على شروطهم»، وهذا الحديث، وإن قال بعضهم بضعفٍ في سنده، لكن العمل عليه، وقد جاء ما يدل على ثبوت الحكم المشتمل عليه.
- وهذا الحديث المثبت لهذا النوع من الخيار، وهو خيار الشرط، يفيدنا بأن ملكية البيع في مثل هذه الحالة، في خيار الشرط، تكون للبائع: لأن البيع لم يتم بعد، وهذا الحقيقة بناءً على قولٍ، أما القول الثاني: فهو كون الملك في مدة الخيارين، سواءً خيار الشرط، أو خيار المجلس للمشتري، وهو ما قاله المؤلف هنا.
- يمكن أن نشير هنا إلى هذه المسألة، وهي مسألة: كون الملك للمشتري في مدة الخيارين، وهذا الحقيقة قولٌ قويٌّ، وهو المذهب عند الحنابلة، ويدل عليه قوله -صلى الله عليه وسلم: «من باع عبداً وله مالٌ»، «من باع عبداً» والعبد هنا مملوكٌ رقيقٌ، «وله مالٌ، فماله للذي باعه، إلا أن يشترط المبتاع»، وهو المشتري، فأثبت للمشتري مُلك هذا المال، قسيم قوله: «فماله للذي باعه»، يعني ملك البائع للمال، قسيم ذلك ونظيره، أن يكون المال للمشتري عند الاشتراط، فدل هذا على أنه في حالة الشرط، يكون الملك للمشتري؛ لأنه قال: «إلا أن يشترط المبتاع، فيكون المال له»، وهذا من أقوى الأدلة التي ذكرها الفقهاء في هذه المسألة، وذلك يترتب عليه مسائل كثيرةٌ، إذا قلنا إن الملك في مدة الخيار للمشتري.
- من هذه المسائل: مثلاً النماء الذي يكون عند البيع، مثلاً شخصٌ باع على آخر نفترض بهيمةً أنعامٍ، ثم ولدت هذه البهيمة، إذا قلنا إن الملك للبائع، فالأولاد، أو الذي تمت ولادته من قبل تلك البهيمة، من نتاج يكون للبائع، وإذا قلنا إنه للمشتري، انتقل للمشتري، وهذا من الفروق الحقيقة المهمة، منها مثلاً، وهذا فرق مهم جداً الضمان، لو أنها ماتت وهي عنده، وأحياناً هذا يكون مؤثراً، بمبالغ طائلةٍ قيمته، فإذا قلنا إن الملك للبائع، فيضمنها البائع، وإذا قلنا للمشتري، فيضمنها المشتري، إذن الخراج والضمان، النماء والهلاك كما يقال، هذا دائماً من آثار ما يسعى بالملك؛ لأنه يتبعه، ويدور معه.

ثالثاً: خيار العيب.

{قال: وإن وجد أحدهما بما اشتراه عيبًا، لم يكن علمه، فله رده أو أخذ أرش العيب، فما كسبه المبيع، أو حصل فيه من نماءٍ منفصلٍ قبل علمه بالعيب، فهو له: لأن الخراج بالضمان}.

- وهو في قوله: وإن وجد أحدهما بما اشتراه عيبًا، هذا ما يسمى بخيار العيب، وخيار العيب يكون فيما إذا كان في السلعة نقصٌ يؤثر في قيمتها، وهذا النقص غير معلوم لدى المشتري عند العقد، فيثبت له عندئذٍ الخيار، وذلك بأن يفسخ العقد عند علمه بالعيب، ولو كان ذلك بعد التعاقد، مع أن العقد لازمٌ.
- وله حالةٌ أخرى، لو قال: أنا ما أريد أن أفسخ، فيأخذ الأرض، ما هو الأرض؟ الأرض قسط ما بين قيمة الصحة والعيب، يعني تقوم تلك السلعة، وهي صحيحةٌ غير معيبةٍ، قيمتها بألف ريال، يوم نظرنا في العيب هذا وجدنا أن قيمتها وهي معيبةٌ ثمانمائة ريال، كم الأرض؟ مائتا ريال، فيقال: لك ألا تفسخ، وتأخذ المائتين، وهذا القول هو الذي أشار إليه المؤلف -رحمه الله تعالى- في قوله: وإن وجد أحدهما بما اشتراه عيبًا لم يكن علمه، هذا الشرط، لو كان يعلم العيب عند التعاقد، لا يُعد عيبًا؛ لأنه اشتراه على بينة، ودفع ثمنه، وقد علم نقصه، فتكون عندئذٍ قيمته منقوصًا، وهذا كما ذكرنا لا يُعد عندئذٍ عيبًا في العقد نفسه.
- قال: فله رده؛ لأن هذا العيب لم يكن يعلم به، فله أن يرده عندئذٍ فيفسخ العقد، أو أخذ أرش العيب، الذي بيناه، وهذا القول هو المذهب، وثمَّ روايةٌ أخرى، اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية، وهذه الرواية عند الحنابلة، وقال بها بعض الفقهاء، وهو أنه ليس له إلا أن يمضي في العقد أو يفسخ، فليس له أن يطالب بالأرض من غير فسخ، لماذا؟ قال: لأن البائع لن يرضى بإخراج ملكه إلا بهذا العوض، وهو الألف ريال، فإلزامه عندئذٍ بدفع المائتين، إلزامٌ بما لا يرضى به، تقولون: طيب، هو باع شيئًا معيبًا، لا إشكال، يتم الفسخ، فتعود السلعة له كما هي، ربما يجد من يشتريه وهو معيبٌ بهذا الثمن الذي باعه عليك، وأنت لم تعلم بعيبه.
- وأيضًا يدل عليه قالوا حديث المصبرات، كما سيأتينا «لا تُصَرُّوا الإبل والغنم، فمن ابتاعها»، يعني اشتراها وهي مصراتٌ وهو لا يعلم «فهو بخير النظرين، إن شاء أخذها، وإن شاء ردها، وصاعًا من تمرٍ»، وهذا الصاع كما سيأتينا من التمر، لأجل ما في بطنها من حليبٍ أثناء التعاقد، وليس من الأرض، ولذلك لاحظ النبي -صلى الله عليه وسلم- ذكرهاتين الحاليتين، فما فيها أرشٌ، وهو قسط ما بين أو قيمة ما بين الصحة والعيب، ولذلك هذا القول قويٌّ، ويمكن أن نشير إلى مسألةٍ، وهي: مسألة ضابط العيب، كما أشرت قبل قليل، أن هذا الضابط يكون فيما يُنقص من القيمة نقصًا ظاهرًا، أما الشيء اليسير، أو لا يُنقص أحيانًا، فهذا لا يُعد عيبًا يثبت معه الخيار.

{قال: وإن وجد أحدهما بما اشتراه عيبًا، لم يكن علمه فله رده، أو أخذ أرش العيب، وما كسبه المبيع، أو حصل فيه من نماءٍ منفصلٍ قبل علمه بالعيب، فهو له}.

- له، لمن؟ للمشتري؟ كيف وهو الآن فيه عيبٌ، وسيرده للبائع؟
- لأن الضمان كان عليه، بسبب أنه لم يكن يعلم بالعيب، لكن لما علم بالعيب بعد ذلك، صار الضمان على البائع، فالخراج بالضمان هذه القاعدة على ما هي عليه، هي أصلٌ عظيمٌ جدًّا من أصول التشريع، وصورته أن خراج هذه السلعة، وربحها لو كان لها ربحٌ، سيكون لهذا المشتري، إذ لا عيب، فلما علم بالعيب بعد فما يكون من ربحٍ بعد ذلك، فيكون للبائع، إذا أراد الفسخ، ولم يرض بهذا العيب، أما إذا رضي، قال أنا راضٍ بالعيب، فعندئذٍ لا خيار، ويكون الربح إن كان له، أي للمشتري.
- وإن تلفت السلعة، أو عتق العبد، أو تعذر رده، فله أرش العيب، لماذا؟ لأنه تعذر عندئذٍ الرد والفسخ، فليس له إلا أن يأخذ الأرض، وهو القيمة، يعني مثل كما قلنا بثمانمائة وألفٍ، يأخذ المائتين عندئذٍ، أما السلعة فقد هلك، ولا يمكن ولا يتصور الراد.

رابعًا: خيار التدليس.

{قال: وقال النبي -صلى الله عليه وسلم: «لا تُصَرُّوا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك، فهو بخير النظرين، بعد أن يحلبها، إن رضيها أمسكها، وإن سخطها، ردها وصاعاً من تمرٍ»}.

- هذا ما يسمى بخيار التدليس، والتدليس من الدلسة، وهي الظلمة، ومعناه: خيار الإخفاء، وله صورتان:
 - (١) أن يُظهر الشيء على وجهٍ أكمل مما هو عليه،
 - (٢) أن يُظهر كماله ويخفي عيبه، إذن في الصورة يُظهره أكمل مما هو عليه، وما فيه عيبٌ.
 - وهذا النوع يمكن أن نضبطه -الذي هو خيار التدليس- بضابطٍ، حتى يشمل هذه الصورة وتلك، وهو: إظهار المبيع بصفةٍ مرغوبةٍ، مع كونه ليس كذلك، والفرق بينه وبين خيار العيب: أن العيب فوات كمالٍ، أما التدليس: فهو إظهار محاسن، والمبيع خالٍ منها، ويكون إذا اشتمل على عيبٍ فيه قدرٌ زائدٌ على مجرد خيار العيب: لأنه تغطيةٌ لهذا العيب، بينما تخيير العيب الأصل عند الإطلاق، أنه الأصل عدم التغطية، وإنما عدم علم المشتري بهذا العيب، ومن صورته: التَّصْرِيَةُ، يعني خيار التدليس، والتَّصْرِيَةُ المذكورة بالحديث هنا، والمراد بالتَّصْرِيَةُ ترك حلب الناقة والشاة حتى يجتمع ضرعها، فيبدو كثيراً، ثم إذا حُلب جاء الحليب في أول حلبَةٍ بكميةٍ كبيرةٍ، لكنه بعد ذلك يرجع أقل من ذلك، فعندئذٍ يكون هناك نوعٌ من التدليس، الذي يثبت معه الخيار.
 - ورد الصاع هذا من التمر، لأجل كما ذكرنا ما يكون من حليبٍ أثناء العقد تم حلبه، هذا محض العدل، والقياس فيه الحقيقة من الحكم والمعاني الشيء الجميل، لكن الوقت قد لا يُسَعَف.
- {قال: وكذلك كل مُدْلَسٍ لا يعلم تدليسه، فله رده، كجارية حمَّروجهها، أو سوّد شعرها، أو جَعَدَها}.
- هذه ألوانٌ من التدليس، فكل مُدْلَسٍ يعني مبيع تم تدليسه من قِبَلِ البائع، فله أن يُرد. وهذه بعض الصور، مثل تحمير وجهها، أو تسويد شعرها؛ لأن هذا يدل على نضارتها وجمالها، أو تجعيده، والتجعيد ما يكون فيه من التواء وانقباضٍ، قال: يدل على قوتها، هذا كله من العيوب التي يمكن عندئذٍ أن يثبت معها خيار التدليس.
- {أورحى حبس الماء وأرسله عليها عند عرضها على المشتري}.
- الرحى التي يجتمع فيها الماء، ويُسحب منها، ويؤخذ فيُرَوَّى منه، فإذا ضمّر الماء، أو حبسه فيها فيكون كثيراً، فإذا أخذ منها المشتري لأول مرة، جاءه من الماء شيءٌ كثيرٌ، فظن أنها كذلك، بينما هي إنما كانت كذلك: لأن الماء قد جُمع، كما جُمع الحليب في الشاة المصرة، فهذا كله مما هو ممنوعٌ يثبت معه الخيار، مثل ما يفعل بعض الباعة الآن، في التمور مثلاً أو الفواكه، يزيد كثيراً من القراطيس، أو أحياناً يضع شيئاً من الكرتون الذي يتسع معه، ويزيد معه حجم هذه البضاعة، هذا نوعٌ من التدليس أيضاً، لأنه يثبت معه خيارٌ، لاسيما إن كانت كما ذكرنا لها أثرٌ في الثمن.

وصلّى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

